

مساهمات شركات النقل البحري لدعم الصومال: تجربة المبادرة المشتركة في مجال النقل البحري

الدكتور غراهام هندرسون، الدكتورة صوفي فالو، والدكتورة ألكسندرا إيبينغهاوس،

شركة شل للتجارة الدولية والنقل البحري

مقدمة

تأسست المبادرة في العام 2012 حين أرادت شركات النقل البحري المساعدة على إيجاد حل لتهديد القرصنة قبالة سواحل الصومال. وتُجمع وجهات النظر الشائعة على أن القرصنة بدأت كوسيلة اعتمدها صيادو السمك لحماية المياه الصومالية من صيد الأسماك غير المنظم وإلقاء النفايات السامة، على الرغم من أن مجموعة أكبر من الصوماليين انخرطت في عمليات القرصنة نظراً للافتقار إلى فرص بديلة لكسب العيش. تم وضع المبادرة المشتركة في مجال النقل البحري للتركيز على بناء القدرات: تعزيز المجتمعات لمكافحة القرصنة من خلال التنمية الاقتصادية المحلية، وخلق فرص عمل، ودعم أصحاب المشاريع البسيطة والصغيرة- وخصوصاً الشباب وسائر الفئات الضعيفة- في البور الساخنة للقرصنة في كلٍّ من بونتلاندي ووسط الصومال. ولطالما كان الهدف من هذا المسعى نجاح هذه المبادرة في مساعدة الفئات الضعيفة من الناس على بناء مستقبل أكثر إشراقاً وأماناً في بيئة صعبة، ما يجعل القرصنة خياراً غير مرغوب فيه.

هذه المبادرة المشتركة في مجال النقل البحري التي بدأت بها شركة "شل" تضمُّ الشركات الآتية: "شل" (Shell)، وشركة النفط "بي بي" (BP)، وميرسك (Maersk)، و"ستينا" (Stena) وكلاً من الشركات اليابانية NYK، وMOL، وK Line. تبرّعت هذه الشركات مجتمعةً بمبلغ 2.5 مليون دولار لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

الذي أطلقت عليه تسمية "سبل عيش بديلة للقرصنة في بونتلاندا والأقاليم الوسطى من الصومال". وقد تولت وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية تمويل المرحلة الأولى من المشروع، ابتداءً من العام 2012. وفي العام 2013، استكملت المبادرة المشتركة في مجال النقل البحري العمل على البرامج. ومؤخراً، مدّدت تمويلها لها حتى نهاية العام 2015.

لمحة عامة عن المشروع

تشمل عناصر بناء القدرات الخاصة بالمشروع ما يلي:

- إعادة التأهيل المجتمعي؛
- مهارات التوظيف والتدريب على تنظيم المشاريع؛
- المنح الصغيرة وأدوات بدء التشغيل؛
- مشاريع البنى التحتية باستخدام برامج "النقد مقابل العمل"



يتم اختيار المجتمعات المستهدفة من خلال تقييم مدى تعرّضها للقرصنة. تواجه هذه المناطق العديد من التحديات المشتركة: بنية تحتية ضعيفة جداً، وخيارات محدودة متعلّقة بسبل العيش، ارتفاع معدلات البطالة، والافتقار إلى مرافق للشباب وإلى مراكز للتدريب المهني.

على الرغم من مواجهة المناطق تحديات مشتركة، يُشار إلى أن لدى كلٍّ منها أولويات محدّدة خاصة بها. وبالتالي، ليس من الملائم اعتماد نهج "حلّ واحد مناسب للجميع". من هنا، يشكّل إجراء دراسات استقصائية لتقييم الاحتياجات الحجر الأساس للمشروع، بغية تحديد أولويات المتطلبات المحلية. في هذا الصدد، يقيم فريق من خبراء الاقتصاد الاجتماعي والمهندسين المدنيين اجتماعات مجموعات نقاش مركّزة تضم أصحاب مصلحة محليين، بمن فيهم مجموعات شيوخ ونساء وشباب وسلطات محليةّة. يتم هذا المسعى بالاستناد إلى دراسات سوق العمل لتحديد النقص في المهارات.

يشترك في الموافقة على المشاريع الفرعية التي أعطيت لها الأولوية كلّ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمبادرة المشتركة في مجال النقل البحري. ونظراً للوضع الأمني على الأرض، تمتع الشركات الممولة عن المشاركة الفاعلة أو الزيارات. وقد اعتمدت المبادرة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) اعتماداً كاملاً، كونه الشريك على الأرض، لصياغة المشروع وتنفيذه. ويتبع البرنامج نهجاً للتنفيذ المباشر مع شركاء محليين معنيين بتنفيذ عناصر المشروع المختلفة، مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والوكالات الحكومية. قد يكون من الصعب اختيار شركاء مناسبين، نظراً لعدم تلبية بعض المنظمات غير الحكومية المعايير المطلوبة. نتيجة ذلك، قد تمر عدة ما بين مرحلتَي الاتفاق مع المجتمع المحلي على عنصر ما في المشروع وتنفيذه.

ما تم إنجازه: تنفيذ المشروع ودراسات حالات

مع اجتياز منتصف الشوط في مشروع المبادرة المشتركة في مجال النقل البحري، تم تدريب 500 رجل وامرأة في مدن إيل وغاراد وهافون في مجال المهارات التي اختاروها. كما وتم إنهاء عدد من مشاريع البنى التحتية، ومنها:

توسيع السوق في أدادو، ومركز تدريب في أبودواك، الوقاية من الفيضانات في بندر بايلا، وإصلاح طرق فرعية في هافون. تم توظيف نحو 1200 شخص على المدى القصير في هذه المشاريع، كما أن توسيع السوق آمن وظائف ل200 تاجر على المدى الطويل.

تبيّن دراسات الحالات التالية نوع المشاريع الفرعية المتنوعة التي تم تنفيذها:

طريق فرعي

إن الطرقات الداخلية والفرعية التي تربط مدينة هافون بالمناطق المجاورة غير معبّدة ويتعدّد الوصول إليها خلال موسم الأمطار، ما يتسبّب بعزل المنطقة طوال شهرين في السنة على الأقل. ومن خلال مشروع ممّول من المبادرة المشتركة للنقل البحري وإدارة هيئة الطرق السريعة في بونتلاندا، أعيد إصلاح مساحة نحو 2.2 كلم من الطريق من عبر استخدام نهج العمالة المكثّفة. أمّن هذا المشروع فرص عمل قصيرة الأجل ل538 رجلاً وامرأة عاطلين عن العمل على مدى 25 يوماً مع إعطاء الأولوية للمتضررين من الإعصار الأخير. إن الطريق الذي أعيد إصلاحه يزيد من إمكانية الوصول إلى المنطقة، ما يحسّن الفرص التجارية وسبل كسب العيش للمجتمع المحلي في مدينة هافون.



هافون - بناء طريق فرعي باستخدام نهج العمالة المكثّفة



تدريب مهني في مدينة إيل

تدريب ومنح صغيرة

المشروع الفرعي في مدينة إيل هو نموذج عن مبادرة مشتركة بين وحدتين ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في الصومال، وقد شاركت في تمويله كلٌّ من شركات النقل البحري وحكومة اليابان (مشروع أمن المجتمع CSR). وشكّلت بلدية إيل الشريك المنقذ لهذا المشروع الذي يهدف إلى إنشاء مركز لخدمات الأعمال التجارية في إيل وإلى تدريب 100 شاب. كخطوة أولى، أعاد مشروع أمن المجتمع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تأهيل المشاركين لمساعدتهم على التغلب على التأثيرات والتجارب السلبية السابقة: الأمر الذي وفر أساساً متيناً للتدريب المهني. ثم تمّ منح المتدربين فرصة الاختيار بين مهارات عدّة، منها التطبيقات الحاسوبية، السمكزية، البناء، الصيانة أو التصليحات الكهربائية، والخياطة. وعند التخرّج في أغسطس 2014، أعطى المتدربون معدّات ومنح للبدء بالعمل.

بيّن التنفيذ الناجح لمشاريع "سبل العيش البديلة" هذه أنّه يمكن التغلب على التحديات المحليّة وإعطاء النتائج المرجوة. وقد جاءت ردود فعل المستفيدين إيجابيّة، كون المشروع أتاح فرص عمل، كما وتم استخدام المنح الصغيرة ومعدّات

بدء العمل لإنشاء مشاريع تجارية أو توسيعها. وتبيّن ردود الفعل غير الرسمية الصادرة عن المستفيدين، استناداً إلى مقابلات أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تأثير هذا المشروع على صعيد شخصي - كونه آمن للأفراد فرصاً قادرة على تغيير حياتهم.

ما هو التأثير؟

التأثير المنشود لمشروع "سبل العيش البديلة" هو الحدّ من الجريمة والقرصنة عبر تعزيز مرونة المجتمع وفرص العمل من خلال:

- تأمين فرص عمل على المدى الطويل يعزّزها توفير التدريب والمنح؛
- نمو الاقتصادي المحلي من خلال تأهيل الموجودات دعماً للنفذ الأوسع نطاقاً إلى السوق؛
- دعم تمكين الشباب وتأمين وظائف لهم كبديل للقرصنة؛

على الرغم من القدرة على تتبّع مسار إنجاز المشروع (مثلاً، تدريب الأفراد، تشييد البنى التحتية)، يصعب قياس تأثيره الفعلي نظراً للتحديات التي تتم مواجهتها في جمع البيانات اللازمة، ولأن التحسّن المذكور أعلاه لا يمكن أن يعزى إلى المشروع فحسب. لكن ردود الفعل على المشاريع السابقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لبناء القدرات جاءت إيجابية، وبأمل الشركاء الممولون أن يتمكّنوا في الوقت المناسب من لمس نتائج ملحوظة من تمويلهم، وإن لم يكن قياسها ممكناً.

التطلُّع إلى نتائج طويلة الأمد ومستدامة

لدى تقييم مدى استدامة تأثير المشروع، يجب النظر إلى الصورة من منظور أوسع. في هذا الصدد، يوفّر الاتفاق الجديد من أجل الصومال (New Deal Compact) (2014-2016)¹ إطاراً استراتيجياً عاماً لتنسيق الجهود السياسية والأمنية والتنمية. ويمكن اعتبار مشروع سبل العيش البديلة قطعة من أحجية مصوّرة (puzzle) تحتاج إلى التكامل مع القطع الأخرى اللازمة لتمهّد الطريق لمستقبل جديد.

إن التصديّ للصعوبات التي يواجهها المشروع على الأرض، بما في ذلك الصعوبات المتعلقة بالأمن والموارد والإدارة الفعّالة، يتجاوز نطاق مشروع "سبل العيش البديلة". هنا تكمن أهمية تنفيذ مشروع الاتفاق الجديد من أجل الصومال بغية تحقيق تقدّم على كافة الأصعدة. ومع التغييرات التي تم إحداثها في البيئة المحليّة لضمان استخدام التدريب/المنح والبنية التحتية بشكل فعّال، سيكون للمشروع تأثير فعلي، وسينمو ويجذب المزيد من المشاركين.

الخاتمة

من خلال شراكة فعالة بين المبادرة المشتركة في مجال النقل البحري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أُعطي عدد من الصوماليين المعرضين لخطر الانخراط في عمليّات القرصنة دخلاً بديلاً وفرصاً لكسب الرزق. كما وتمّ توفير التدريب وفرص العمل والبنية التحتية في الوقت المناسب ووفق الميزانية على الرغم من المشاكل الأمنية واللوجستية وغيرها. ونظراً للظروف الصعبة، يُعدّ هذا إنجازاً كبيراً.

لكن ليست هذه المبادرة سوى قطعة من أحجية مصوّرة. فبغية توفير سبل عيش مستدامة وطويلة الأمد تجعل القرصنة أقل جاذبيّة لجميع الصوماليين المعرضين لخطر التورط في أعمال قرصنة، لا بد من بذل المزيد من الجهود الطويلة الأمد والمتعدّدة الاختصاصات تشمل بناء قدرات الحكومة المحليّة ووكالات إنفاذ القانون المحليّة، وتحسين التعليم في

المدارس وتعزيز البنية التحتية، وجذب الاستثمارات المباشرة والتنمية الصناعية. تتجاوز هذه المتطلبات قدرات مبادرة واحدة، وهي تستلزم استجابة منسقة من أصحاب المصالح كافة. في هذا الصدد، يسرُّ المبادرة المشتركة في مجال النقل البحري أن تؤدي دورها وأن تواصل العمل في الصومال، على أمل أن تنضمَّ إليها جهات أخرى من القطاع نفسه في هذا المشروع المثير للاهتمام- وهي منفتحة لضمِّ أعضاء جدد إليها.

Endnotes

¹ See <http://www.pbsbdialogue.org/The%20Somali%20Compact.pdf>

تتشر هذه المادة من قبل مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (اينغما) في اطار المؤتمر الرابع لدولة الامارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة البحرية، "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة." الذي تنظمه وزارة الخارجية الاماراتية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014. ان الآراء الواردة في هذه الورقة هي خاصة بالمؤلف فقط، ولا تعكس آراء أو مواقف منظمي المؤتمر. قد يكون تم تعديل المضمون لأغراض تشكيلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤتمر على الرابط التالي: www.counterpiracy.ae